

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٦ / رمضان / ١٤٢٧هـ الموافق
٢٠٠٦/١٠/١٨ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة
القضاة أحمد محمود الجليلي و فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و
أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح
التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس المأذونين بالقضاء باسم الشعب
وأصدرت قرارها الآتي:

المدعي / خالد وليد خليل فهمي
المدعى عليه / السيد وزير المالية - إضافة لوظيفته.

ادعى المدعي - المميز - بأن سبق له وان قدم طلباً الى المدعى عليه -
المميز عليه اضافه لوظيفته بأعادة حقوقه بالدعوتين المرقمتين ٤٨ و ٦٥ /
قضاء اداري / ٢٠٠٠ / ٢٠٠٢ المقامتين من قبله ، لسبق صدور قرار بتأمره ضد
رئيس النظام السابق وفقاً لأحكام المادة (٢٢٥) من قانون العقوبات ، وبأعتبره
من متضرري النظام السابق ولصدور القرار من الدولة بتعويض السياسيين من
متضرري النظام البائد ، إلا ان المدعى عليه - اضافة لوظيفته رفض تعويضه
بحجة كونه متأمرأ ضد النظام السابق وحيث ان الدعاوى المذكورة قد اقيمت من
قبله في العهد البائد وبالتالي كانت واجبة الرد ونظراً لزوال النظام السابق لذلك لا
يرى مبرراً بعدم رد حقوقه لذا طلب بدعواه المرقمة ٧٠ / قضاء اداري / ٢٠٠٦
دعوة المدعى عليه / اضافه لوظيفته للمرافعة والزامه بدفع مستحقاته المالية
التي اقر بها المدعى عليه في الدعويين المشار اليها اعلاه لعدم انكاره

(يتبع)

ووجود المستحقات المالية ، ولكنه ادعى بوجود تعليمات من رئيس النظام السابق ضده ولزوال النظام فانه يستحق التعويضات كـافه . طلب الزام المدعى عليه - اضافه لوظيفته بذلك لزوال التعليمات بزوال النظام السابق . وبنتيجة المرافعة الحضورية العلنية واطلاع المحكمة على القرارين الصادرين في الدعوتين المذكورتين وما اوضحه المدعي بلوائحه وما ابداه وكيل المدعى عليه من دفوع اصدرت المحكمة حكماً مؤرخاً في ٢٦/٧/٢٠٠٦ قضى برد دعوى المدعي وتحميله المصاريف كافة معلة قرارها بعدم وجود سند قانوني لأقامتها .

ولعدم قناعة المدعي بالحكم المذكور طلب نقضه للأسباب التي اوردها بلأحته التمييزية المقدمة الى هذه المحكمة بتاريخ ٢١ /٨ / ٢٠٠٦ .

القرار .:

لدى التدقيق والمداولة من قبل المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً، ولدى النظر في الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب التي استند اليها . ان طلب المميز (المدعي) من المدعى عليه / اضافه لوظيفته بصرف حقوقه في الدعويين المشار اليهما في عريضة الدعوى لاسند له من القانون لأن الدعوى الاولى بعدد (٤٦ / قضاء اداري / ٢٠٠٠) مقامة من قبله على المدعى عليه رئيس هيئة التصنيع العسكري / اضافه لوظيفته يطلب فيها السماح له بالعمل بالوزارات الاخرى وان الدعوى حسمت بالرد كما جاء بصورة القرار المميز . والدعوى الثانية بعدد (٦٥ / قضاء اداري / ٢٠٠٢) مقامة على وزير الصحة / اضافه لوظيفته يطلب فيها الغاء قرار اللجنة الطبية الاستئنافية وحسمت بالرد

(يتبع)

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic Of Iraq

جمهورية العراق

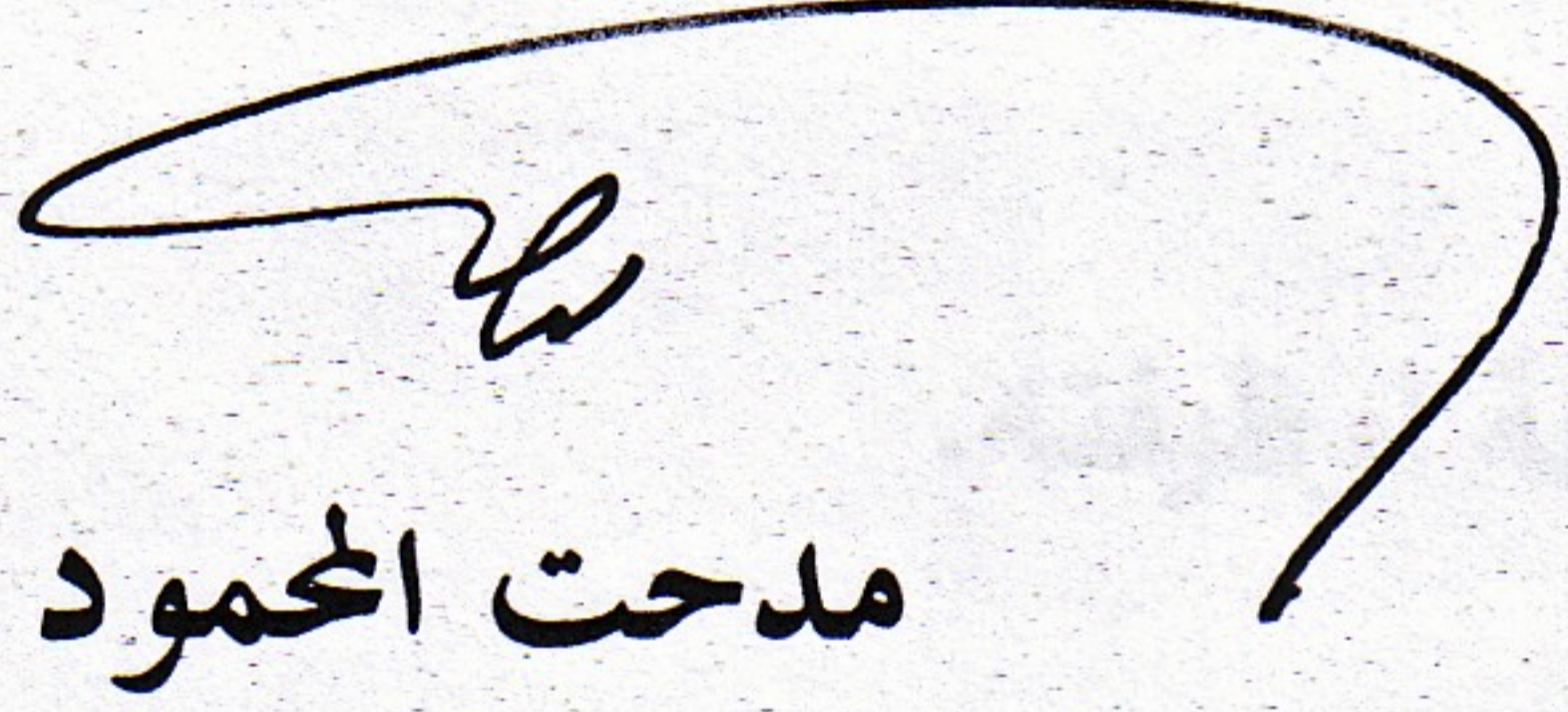
The Federal Supreme Court

المحكمة الاتحادية العليا

٢٤ / اتحادية / تمييز / ٢٠٠٦

اعلام / ٤٣

ايضاً ولا يتضمن الحكم في هاتين الدعويين او أي منها بالتعويض للمدعي
او ترتيب حقوق له من قبل المدعي عليه . لذا يكون رفضه لطلبه بصرف
المستحقات والحقوق التي يدعيها صحيحاً . تأسيساً على ما تقدم تكون دعوى
المدعي المميز حكماً لاسند لها من القانون . واذ ان المحكمة قضت برد
الدعوى لهذا السبب قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية و تحميل المميز رسم
التمييز و صدر القرار بالاتفاق في ٢٦ / رمضان / ١٤٢٧ هـ الموافق
٢٠٠٦ / ١٠ / ١٨ .



مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا

ايضاً ولا يتضمن الحكم في هاتين الدعويين او أي منها بالتعويض للمدعي او ترتيب حقوق له من قبل المدعى عليه . لذا يكون رفضه لطلبه بصرف المستحقات والحقوق التي يدعيها صحيحاً . تأسيساً على ما تقدم تكون دعوى المدعي المميز حكماً لاسند لها من القانون . واذ ان المحكمة قضت برد الدعوى لهذا السبب قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية و تحميل المميز رسم التمييز و صدر القرار بالاتفاق في ٢٦ / رمضان / ١٤٢٧ هـ الموافق ١٨ / ١٠ / ٢٠٠٦ .

الرئيس

مدحت المحمود

عضو

احمد محمود الجليلي

عضو

فاروق محمد السامي

عضو

جعفر ناصر حسين

عضو

اكرم طه محمد

عضو

اكرم احمد بابان

عضو

محمد صائب محمد النقشبندی

عضو

عبود صالح التميمي

عضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس